

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص اداره اعمال



أثر إدارة أصحاب المصلحة على نجاح مشاريع
الامتثال في القطاع المصرفي دراسة ميدانية
على إدارات المشاريع والامتثال في بنوك مدينة
الرياض

إعداد الطالب/

سعود صالح السويلم

253001687

إشراف/

د. الفصيل عبد الحميد
د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المقدمة

تُشكّل أخلاقيات البحث العلمي ركيزةً أساسيةً لا غنى عنها في بناء المعرفة الإنسانية الرصينة والموثوقة. فالبحث العلمي، بما يمثله من سعي منهجي منظم للوصول إلى الحقائق وتفسير الظواهر وحل المشكلات، يكتسب قيمته الحقيقية من مدى التزام الباحث بالمبادئ الأخلاقية والمعايير المهنية التي تضبط مسار عمله وتؤطر منهجيته. ولا يقتصر مفهوم أخلاقيات البحث العلمي على كونه مجموعة من القواعد الشكلية أو الإجراءات البيروقراطية، بل هو منظومة متكاملة من القيم والمبادئ والممارسات التي تحكم سلوك الباحث في جميع مراحل بحثه، بدءاً من تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بنشر النتائج وتعميمها.

وقد عرّف كل من شمعون والعريان (2019) أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير الأخلاقية التي ينبغي للباحث الالتزام بها أثناء قيامه بنشاطه البحثي، والتي تُستمد من القيم المجتمعية السائدة ومن طبيعة النشاط العلمي ذاته، وتهدف إلى ضمان سلامة البحث وحماية حقوق المشاركين فيه والمجتمع ككل". ويُضيف شبلان (2015) أن أخلاقيات البحث العلمي تُمثل "المسؤولية المهنية والأخلاقية للباحث تجاه العلم والمجتمع والإنسانية، وتتجلى في التزامه بالصدق والدقة والموضوعية والأمانة في جميع مراحل البحث، واحترامه لكرامة الإنسان وحقوقه وحياته الأساسية".

وينطلق هذا التقرير من الأهمية البالغة لأخلاقيات البحث العلمي في تشكيل هوية الباحث الأكاديمي وبناء مصداقيته العلمية، ويهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: أولها، تأصيل مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وتوضيح أهميتها في العمل الأكاديمي المعاصر من خلال استعراض تعريفات علمية موثقة. وثانيها، تحليل المبادئ الأساسية والقضايا الأخلاقية الجوهرية التي تواجه الباحثين في مختلف التخصصات. وثالثها، وهو الأهم، تقديم تطبيق عملي وتفصيلي لهذه المبادئ والقضايا على موضوع البحث الذي يعده الطالب والمعنون بـ "أثر إدارة أصحاب المصلحة على نجاح مشاريع الامتثال في القطاع المصرفي: دراسة ميدانية على إدارات المشاريع والامتثال في بنوك مدينة الرياض"، وذلك لترجمة المفاهيم النظرية إلى ممارسات تطبيقية تُعزّز جودة البحث وتضمن سلامته الأخلاقية.

ويكتسب هذا التقرير أهميته من كونه يُجسّد التكامل المنشود بين المعرفة النظرية والممارسة العملية في حقل أخلاقيات البحث العلمي، حيث لا يكتفي بعرض المبادئ والقواعد بشكل تجريدي، بل يسعى إلى تطبيقها على دراسة ميدانية حقيقية تتعلق بقطاع مصرفي حيوي، مما يُتيح للباحث فهماً أعمق لكيفية ترجمة المبادئ الأخلاقية إلى إجراءات عملية ملموسة تُعزّز موثوقية النتائج وتحمي حقوق جميع الأطراف المعنية بالبحث.

قد حرص الباحث في إعداد هذا التقرير على الالتزام بالمنهجية العلمية في التحليل والتوثيق، والاعتماد على مراجع أكاديمية موثوقة عربية وأجنبية، والتقيّد بنمط التوثيق المعتمد (APA) في الإحالات والمراجع، مما يُعطي التقرير طابعه الأكاديمي ويُعزّز مصداقيته العلمية.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتجلى أهمية أخلاقيات البحث العلمي في كونها الحارس الأمين على نزاهة المعرفة الإنسانية وجودتها ومصداقيتها. وفي عصر تتسارع فيه وتيرة إنتاج المعرفة وتتنوع مصادرها وتتعدّد أدواتها المنهجية، تبرز الحاجة إلى منظومة أخلاقية راسخة تضبط إيقاع البحث العلمي وتحميه من الانحرافات التي قد تشوّه نتائجه وتفقّد المجتمع الثقة في مخرجاته.

وتكمن الأهمية الجوهرية لأخلاقيات البحث العلمي في محاور أربعة رئيسية:

المحور الأول: ضمان جودة البحث العلمي ومصداقيته. إن التزام الباحث بالمبادئ الأخلاقية يُعزّز دقة النتائج وموثوقيتها، ويقلّل من احتمالات الخطأ والتحيز والتزوير. فالباحث الذي يلتزم بالأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية هو باحث يُنتج معرفة يُمكن الوثوق بها والبناء عليها. ويؤكد (Resnik, 2020) أن أخلاقيات البحث العلمي تُعزّز جودة البحث من خلال تعزيز القيم التي تُعدّ ضرورية للعمل العلمي التعاوني، كالثقة والمساءلة والاحترام المتبادل بين الباحثين. ويُضيف أن الالتزام بالمعايير الأخلاقية يُسهم في منع الأخطاء التي قد تنتج عن الإهمال أو التسرع، ويُشجّع على التدقيق والمراجعة المستمرة للبيانات والإجراءات.

المحور الثاني: حماية حقوق المشاركين في البحث وكرامتهم. يُعدّ هذا المحور من أبرز تجليات أهمية أخلاقيات البحث العلمي، لا سيما في الدراسات الميدانية التي تشمل مشاركين بشريين. فالمبادئ الأخلاقية تضمن حصول المشاركين على المعلومات الكافية عن البحث وأهدافه ومخاطره المحتملة، وتمنحهم الحق في اتخاذ قرار واع ومستنير بشأن مشاركتهم، وتكفل لهم الحق في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات سلبية. وفي هذا السياق، يُشير الطائي (2020) إلى أن احترام كرامة المشاركين في البحث يُعدّ "الركيزة الأولى لأخلاقيات البحث العلمي، والتي بدونها يفقد البحث شرعيته الأخلاقية مهما بلغت دقته المنهجية". ويُضيف أن حماية الفئات المستضعفة وضمان سرية بياناتهم وخصوصيتهم يُشكّل جزءاً لا يتجزأ من المسؤولية الأخلاقية للباحث.

المحور الثالث: حماية المجتمع وتعزيز الثقة في المؤسسات العلمية. عندما يلتزم الباحثون بالمعايير الأخلاقية، فإنهم يُسهمون في بناء جسر الثقة بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمع. وهذه الثقة ضرورية لاستمرار تمويل البحوث وقبول نتائجها وتطبيقها في معالجة المشكلات المجتمعية. ويحذّر شمعون والريان (2019) من أن "الانتهاكات الأخلاقية في البحث العلمي لا تضرّ بسмعة الباحث الفرد فحسب، بل تطلّ المؤسسة التي ينتمي إليها والمجتمع العلمي بأكمله، وتقوّض ثقة الجمهور في العلم والعلماء". وفي السياق المؤسسي، تُسهم أخلاقيات البحث في خلق بيئة علمية صحية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل وتبادل المعرفة بشفافية، مما يُسرّع وتيرة التقدم العلمي ويُعظّم منفعة للمجتمع.

المحور الرابع: الارتقاء بمستوى الممارسة البحثية وتطوير مهارات الباحث. إن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي ليس مجرد واجب أخلاقي فحسب، بل هو أيضاً فرصة لتطوير مهارات الباحث وتعزيز كفاءته المهنية. فالتفكير العميق في الأبعاد الأخلاقية للبحث يُنمّي قدرة الباحث على التحليل النقدي واتخاذ القرارات المسؤولة والتخطيط المسبق للمخاطر المحتملة. ويُشير (Oliver, 2010) إلى أن "دمج الاعتبارات الأخلاقية في جميع مراحل البحث يُحسّن جودة التصميم البحثي ويقلّل من الهدر في الموارد ويُعزّز فرص الحصول على تمويل ونشر النتائج في دوريات مرموقة". كما أن اكتساب الباحث لمهارات التعامل مع المضاعلات الأخلاقية يُؤهّله للانخراط بفاعلية في مجتمع البحث العالمي الذي يزداد تشديداً في متطلباته الأخلاقية.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُشكّل الإطار المرجعي لتوجيه سلوك الباحث وتقييم ممارساته البحثية. وتستند هذه المبادئ في جذورها إلى تقرير بلمونت الصادر عام 1979، والذي وضع الأسس الثلاثة لأخلاقيات البحوث التي تشمل البشر: احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة. وقد تطورت هذه المبادئ وتوسعت لتشمل أبعاداً إضافية تتناسب مع تعدّد الممارسات البحثية المعاصرة. وفيما يلي عرض تفصيلي للمبادئ الخمسة الأساسية التي يقوم عليها هذا التقرير، مع تقديم أمثلة توضيحية لكل مبدأ:

أولاً: الأمانة العلمية

تُعرّف الأمانة العلمية بأنها "الالتزام بالصدق والدقة والشفافية في جميع مراحل البحث العلمي، بدءاً من صياغة المشكلة ومراجعة الأدبيات، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج وتفسيرها ونشرها" (شبلق، 2015). وتتضمن الأمانة العلمية الإقرار بمساهمات الآخرين وإسناد الأفكار إلى أصحابها، وعدم تحريف البيانات أو إخفاء النتائج غير المرغوبة، والاعتراف بمحددات الدراسة وقيوبها، وتصحيح الأخطاء في حال اكتشافها.

ثانياً: النزاهة

تُشير النزاهة في البحث العلمي إلى "اتساق سلوك الباحث مع القيم والمبادئ الأخلاقية التي يؤمن بها، والوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه تجاه المشاركين في البحث والمؤسسة الممولة والمجتمع العلمي، وتجنب أي ممارسات قد تُشكل خرقاً للثقة الممنوحة له" (Resnik, 2020). وتتجاوز النزاهة مجرد الالتزام بالقواعد الرسمية لتشمل الالتزام الذاتي للباحث بقيم الصدق والشفافية حتى في غياب الرقابة الخارجية.

ثالثاً: الموضوعية

تُعرّف الموضوعية في البحث العلمي بأنها "قدرة الباحث على الفصل بين معتقداته الشخصية وقيمه الذاتية من جهة، ونتائج البحث وخلصاته من جهة أخرى، والالتزام بعرض النتائج وتفسيرها كما تظهرها

البيانات دون تحريف أو انتقائية" (الطائي، 2020). وتتطلب الموضوعية من الباحث تجنب التحيز في جميع مراحل البحث، بما في ذلك تصميم أداة الدراسة واختيار العينة وجمع البيانات وتحليلها وتفسير النتائج.

رابعاً: السرية

تُشير سرية البيانات في البحث العلمي إلى "التزام الباحث بحماية معلومات المشاركين في البحث وبياناتهم الشخصية من الاطلاع غير المصرح به أو الاستخدام غير المسموح، وعدم الكشف عن هوياتهم أو بيانات تُسهم في التعرف عليهم دون موافقتهم الصريحة" (Oliver, 2010). وتتضمن السرية اتخاذ تدابير عملية لحماية البيانات، مثل ترميز الاستبيانات وإخفاء المعلومات الشخصية وتخزين البيانات في أماكن آمنة وتحديد فترة الاحتفاظ بالبيانات وإتلافها بعد انتهاء الدراسة.

خامساً: الموافقة المستنيرة

تُعرّف الموافقة المستنيرة بأنها "العملية التي يقوم الباحث من خلالها بتزويد المشارك المحتمل بجميع المعلومات الجوهرية عن البحث (هدفه، إجراءاته، مخاطره، فوائده، بدائل المشاركة، حقوق المشارك)، بلغة واضحة ومفهومة، ومن ثم الحصول على موافقته الطوعية على المشاركة دون أي إكراه أو تأثير غير لائق" (شمعون والعريان، 2019). وتقوم الموافقة المستنيرة على ثلاثة أركان: المعلومات الكافية، والفهم، والطوعية.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تُواجه البحوث العلمية، على اختلاف تخصصاتها ومنهجياتها، مجموعة من القضايا والتحديات الأخلاقية التي قد تُهدّد سلامة البحث ومصداقيته إذا لم يتم التعامل معها بوعي ومسؤولية. ويُعد إدراك هذه القضايا وفهم أبعادها الخطوة الأولى نحو تجنبها أو معالجتها بفاعلية. وفيما يلي تحليل لأهم خمس قضايا أخلاقية في البحث العلمي، مع تقديم أمثلة واقعية أو افتراضية توضح كل قضية:

أولاً: الانتحال العلمي

يُعدّ الانتحال العلمي من أخطر الانتهاكات الأخلاقية في البحث العلمي وأكثرها شيوعاً. ويُعرّف بأنه "استخدام أفكار أو كلمات أو نتائج الآخرين دون إسنادها إليهم بشكل صريح وواضح، مما يُوجي بأنها من إنتاج الباحث نفسه" (شبلق، 2015). ويتخذ الانتحال أشكالاً متعددة، منها: النقل الحرفي دون استخدام علامات الاقتباس، وإعادة الصياغة دون الإشارة إلى المصدر، وشراء البحوث الجاهزة، وانتحال أفكار الآخرين من عروض شفوية أو مقترحات بحثية غير منشورة. وقد تزايدت حالات الانتحال العلمي في العصر الرقمي بسبب سهولة الوصول إلى المحتوى وإمكانية النسخ واللصق، مما يستدعي وعياً أكبر من الباحثين ويقلّص أعلى من المؤسسات الأكاديمية.

ثانياً: تزوير البيانات

يُشير تزوير البيانات إلى "التلاعب المتعمد ببيانات البحث أو نتائجه أو إجراءاته بهدف خلق انطباع مضلل عن النتائج" (Resnik, 2020). ويشمل التزوير: اختراع بيانات وهمية لم تجمع فعلياً، تغيير البيانات الحقيقية أو حذف أجزاء منها للحصول على نتائج مرغوبة، التلاعب بالتحليل الإحصائي لتحقيق دلالة إحصائية، والتقارير الانتقائية (الإبلاغ عن النتائج الإيجابية فقط وإخفاء النتائج السلبية أو غير المرغوبة). ويختلف التزوير عن الخطأ غير المقصود في أن التزوير ينطوي على نية متعمدة للتضليل.

ثالثاً: التحيز

يُعرّف التحيز في البحث العلمي بأنه "ميل الباحث، سواء بوعي أو دون وعي، إلى تفضيل نتائج أو تفسيرات معينة على غيرها، مما يؤدي إلى انحراف في تصميم الدراسة أو تنفيذها أو تحليلها أو تفسيرها عن المسار العلمي الموضوعي" (Oliver, 2010). وتتعدد مصادر التحيز في البحوث الميدانية، ومنها: تحيز الاختيار (عندما لا تكون العينة ممثلة للمجتمع)، وتحيز القياس (عندما تكون أداة القياس غير دقيقة أو منحازة)، وتحيز التوقع (عندما تؤثر توقعات الباحث على تفسير النتائج)، وتحيز النشر (عندما تكون الدراسات ذات النتائج الإيجابية أكثر حظاً في النشر).

رابعاً: انتهاك الخصوصية

يُقصد بانتهاك الخصوصية في البحث العلمي "الإخلال بحق المشاركين في التحكم بمعلوماتهم الشخصية وطريقة استخدامها، سواء من خلال جمع بيانات دون موافقتهم، أو استخدام بياناتهم في غير الأغراض المصرح بها، أو الكشف عن معلومات تُتيح التعرف عليهم دون ضرورة علمية" (الطائي، 2020). وتزداد حساسية هذه القضية في عصر البيانات الرقمية حيث يُمكن تجميع أجزاء متفرقة من المعلومات لتكوين صورة تفصيلية عن الأفراد، مما يُضاعف مسؤولية الباحث في حماية خصوصية المشاركين.

خامساً: تضارب المصالح

يُعرّف تضارب المصالح في البحث العلمي بأنه "الحالة التي تتعارض فيها المصالح الشخصية أو المالية أو المهنية للباحث مع مسؤولياته وواجباته العلمية، مما قد يؤثر على نزاهته وموضوعيته في تصميم البحث أو تنفيذه أو تقييمه أو نشر نتائجه" (Resnik, 2020). وقد يكون تضارب المصالح مالياً (مثل تلقي تمويل من جهة لها مصلحة في نتائج معينة)، أو مهنيّاً (مثل تقييم بحث لمنافس أو زميل)، أو شخصياً (مثل وجود علاقة قرابة أو صداقة مع أحد المشاركين أو المستفيدين من البحث).

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

لم تعد أخلاقيات البحث العلمي مجرد التزامات أخلاقية فردية يتحملها الباحث من تلقاء نفسه، بل تحولت إلى منظومة مؤسسية متكاملة تحكمها قواعد ولوائح ومعايير دولية ومحلية. وتشكّل هذه المنظومة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن الالتزام بالمعايير الأخلاقية، ويوفّر آليات للمساءلة والمراجعة، ويحمي حقوق جميع الأطراف المعنية بالبحث. وفيما يلي عرض لأهم مكونات هذه المنظومة:

أولاً: لجان أخلاقيات البحث العلمي (IRB)

تُعدّ لجان أخلاقيات البحث العلمي (IRBs - Institutional Review Boards) من أبرز الآليات المؤسسية لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية في البحوث التي تشمل مشاركين بشريين. وتعرّف هذه اللجان بأنها "هيئات مستقلة تتكون من خبراء في مجالات متعددة (علمية وأخلاقية وقانونية) تشكّلها المؤسسة الأكاديمية لمراجعة مقترحات البحوث والتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية قبل البدء في التنفيذ، ومراقبتها أثناء التنفيذ وبعده" (شمعون والعيان، 2019).

وتتضمن لجان أخلاقيات البحث بعدة وظائف رئيسية: (أ) مراجعة مقترحات البحوث وتقييم المخاطر والفوائد المحتملة للمشاركين، (ب) التأكد من كفاية إجراءات الحصول على الموافقة المستنيرة، (ج) تقييم إجراءات حماية سرية البيانات وخصوصية المشاركين، (د) التأكد من عدالة معايير اختيار المشاركين وعدم استغلال الفئات المستضعفة، (هـ) مراقبة سير البحوث بعد الموافقة عليها للتأكد من استمرار التزامها بالمعايير، (و) تلقي الشكاوى المتعلقة بالممارسات غير الأخلاقية والتحقيق فيها.

ثانياً: دليل النشر للجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)

يُعدّ دليل النشر للجمعية الأمريكية لعلم النفس (Publication Manual of the American Psychological Association) أحد أهم المعايير الدولية التي تُنظّم عملية التوثيق العلمي والنشر الأكاديمي. ويغطي هذا الدليل - الذي صدرت طبعته السابعة عام 2020 - جوانب متعددة من الممارسة الأكاديمية، تشمل: قواعد التوثيق والإحالة المرجعية، ومعايير العرض والكتابة، والمبادئ الأخلاقية للنشر العلمي، وآليات التعامل مع حالات سوء السلوك البحثي.

وتتجلى أهمية دليل APA في مجال أخلاقيات البحث العلمي من خلال عدة جوانب: (أ) يُوفّر قواعد واضحة وصارمة لتوثيق المصادر والإحالات، مما يُساهم في الحد من الانتحال العلمي. (ب) يُقدّم توجيهات أخلاقية للباحثين حول كيفية التعامل مع البيانات والنتائج وعرضها بشفافية. (ج) يُحدد مسؤوليات المؤلفين والناشرين والمحريين في ضمان نزاهة العملية العلمية. (د) يُعالج قضايا أخلاقية مثل تضارب المصالح وحقوق المشاركين في البحث وحماية البيانات. (American Psychological Association, 2020).

ثالثاً: إعلان هلسنكي والمعايير الدولية لأخلاقيات البحوث

يُشكّل إعلان هلسنكي الصادر عن الجمعية الطبية العالمية عام 1964 ومراجعاته المتلاحقة أحد أبرز الوثائق الدولية المرجعية في أخلاقيات البحوث التي تشمل البشر. ورغم أن هذا الإعلان وُضع أساساً للبحوث الطبية الحيوية، إلا أن مبادئه الأساسية (احترام الفرد، والحق في اتخاذ القرار المستنير، وحماية الفئات المستضعفة، والموازنة بين المخاطر والفوائد) أصبحت مُعتمدة بشكل واسع في مختلف التخصصات العلمية. وتستمد من هذه المبادئ التوجيهات الأخلاقية للبحوث الاجتماعية والإدارية التي تشمل مشاركين بشريين (الطائي، 2020).

رابعاً: اللوائح الوطنية لأخلاقيات البحث العلمي في المملكة العربية السعودية

على الصعيد الوطني، أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً متزايداً بأخلاقيات البحث العلمي من خلال إصدار اللوائح الوطنية لأخلاقيات البحوث على الكائنات الحية التي تُشرف عليها اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. كما أن الجامعات السعودية أصبحت تلزم طلاب الدراسات العليا بالحصول على موافقة لجان أخلاقيات البحث الداخلية قبل البدء في جمع البيانات الميدانية. ويُشكّل هذا الإطار الوطني حافزاً إضافياً للباحث للالتزام بالمعايير الأخلاقية في دراسته، ويُعزّز مواءمة ممارساته البحثية مع التوجهات الوطنية في ترسيخ ثقافة النزاهة العلمية.

التطبيق العملي لأخلاقيات البحث العلمي على موضوع البحث

يُشكّل هذا الجزء جوهر التقرير، حيث يتم فيه تطبيق المبادئ والقضايا واللوائح التي تم استعراضها في الأجزاء السابقة على موضوع البحث الذي يعده الطالب بعنوان: "أثر إدارة أصحاب المصلحة على نجاح مشاريع الامتثال في القطاع المصرفي: دراسة ميدانية على إدارات المشاريع والامتثال في بنوك مدينة الرياض". ويستند هذا التطبيق إلى المنهجية الموضحة في خطة البحث، والتي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وتستخدم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع يضم حوالي 800 موظف وموظفة في إدارات المشاريع والامتثال في بنوك مدينة الرياض، بعينة مقدرة بنحو 300 مفردة. وسيتم تناول التطبيق العملي من خلال عدة محاور تعكس مراحل البحث المختلفة.

أولاً: تطبيق مبدأ الأمانة العلمية في البحث

يُترجم مبدأ الأمانة العلمية في الدراسة الحالية من خلال عدة إجراءات عملية:

• **التوثيق الدقيق للمصادر والمراجع:** يلتزم الباحث بتوثيق جميع المصادر التي اعتمد عليها في بناء الإطار النظري للدراسة، سواء العربية أو الأجنبية. فعلى سبيل المثال، عند الإشارة إلى تعريف أصحاب المصلحة كما ورد في نظرية فريمان (Freeman, 1984)، سيُوثّق الباحث هذا التعريف بالإشارة إلى المصدر الأصلي أو إلى دراسة لاحقة استشهدت به، ولن يكتفي بذكر المعلومة دون إسناد. وعند الاقتباس من دراسة بادن وبريش (2017) حول أثر إدارة أصحاب المصلحة على تحول البنوك، سيُشير الباحث إلى رقم الصفحة التي ورد فيها النص المقتبس (إن كان متاحاً).

• **الإقرار بمساهمات المشرفين:** سيعترف الباحث صراحةً في متن الدراسة وفي صفحة الشكر والتقدير بمساهمات المشرفين العلميين (د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن، ود. فايز جراد) في توجيهه الدراسة وتطويرها. ولن يُوحى بأن جميع الأفكار الواردة في الدراسة هي من إنتاجه الفكري الخالص، بل سيُبيّن أن المناقشات مع المشرفين أسهمت في صقل الإطار المفاهيمي واختيار المنهجية المناسبة.

• **العرض الأمين للنتائج:** سيلتزم الباحث بعرض نتائج التحليل الإحصائي كما هي دون تحريف أو انتقاء. فإذا أظهر تحليل الانحدار المتعدد أن بُعد "تحديد أصحاب المصلحة" كان الأقل تأثيراً على نجاح مشاريع الامتثال، بينما كان بُعد "إدارة توقعات أصحاب المصلحة" هو الأكثر تأثيراً، فإن الباحث سيعرض هذه النتيجة بشفافية كاملة، وسيناقشها في ضوء الأدبيات السابقة. كما

سيعرض النتائج غير الدالة إحصائياً (إن وُجدت) ولن يُخفيها، لأن إخفاءها يُعدّ خرقاً للأمانة العلمية.

ثانياً: تطبيق مبدأ النزاهة في جمع البيانات وتحليلها

تتطلب النزاهة في الدراسة الحالية التزاماً صارماً بمجموعة من الإجراءات التي تضمن سلامة البيانات وموثوقية النتائج:

- **جمع البيانات الفعلي دون تلفيق:** سيتأكد الباحث من أن جميع الاستبانات التي ستدخل في التحليل الإحصائي هي استبانات حقيقية جُمعت من مشاركين فعليين في إدارات المشاريع والامتثال في بنوك مدينة الرياض. ولن يلجأ إلى اختراع استجابات وهمية لتعويض النقص في عدد الاستبانات المستردة. فإذا كان العدد المخطط 300 استبانة ولم يسترد الباحث سوى 230 استبانة مكتملة، فسيعتمد على هذا العدد في تحليلاته، مع ذكر معدل الاستجابة في تقرير النتائج، وتقييم أثر ذلك على القوة الإحصائية للدراسة.
- **الشفافية في استبعاد البيانات:** سيضع الباحث معايير واضحة ومحددة مسبقاً لاستبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل (مثل: الاستبانات التي تحتوي على أكثر من 20% من البيانات المفقودة، أو الاستبانات التي تظهر نمطاً واحداً في جميع الإجابات مما يُشير إلى عدم جدية المشارك). وسيُفصّل عن عدد الاستبانات المستبعدة وأسباب استبعادها، ولن يستبعد استبانات لمجرد أنها تظهر نتائج لا تتفق مع فرضياته.

ثالثاً: تطبيق مبدأ الموضوعية في تصميم أداة الدراسة وتحليل النتائج

يُعدّ مبدأ الموضوعية من أكثر المبادئ أهمية في الدراسة الحالية، نظراً لطبيعة العلاقات التي تختبرها بين إدارة أصحاب المصلحة ونجاح مشاريع الامتثال. وسيُطبّق هذا المبدأ من خلال الإجراءات التالية:

- **صياغة فقرات الاستبانة بلغة محايدة:** سيجرّص الباحث على صياغة فقرات الاستبانة بطريقة موضوعية لا تُوجّه المشارك نحو إجابة معينة. فعلى سبيل المثال، بدلاً من صياغة الفقرة: "يتم تحديد أصحاب المصلحة بشكل شامل ودقيق في جميع مشاريع الامتثال" (وهي صياغة إيجابية قد تدفع المشارك للموافقة)، يمكن صياغتها بشكل أكثر حياداً: "يتم تحديد أصحاب المصلحة في مشاريع الامتثال وفق منهجية واضحة". وسيجرّص الباحث على تضمين فقرات متوازنة في كل بُعد، بحيث لا تكون جميعها مصاغة بصيغة إيجابية أو سلبية.
- **اختيار العينة بشكل ممثل:** سيسعى الباحث إلى أن تكون عينة الدراسة ممثلة لمجتمع الدراسة (العاملين في إدارات المشاريع والامتثال في بنوك مدينة الرياض). وسيستخدم أسلوب العينة العشوائية الطبقية المتناسبة الذي يضمن تمثيل البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بنسب تتناسب مع حجمها في المجتمع. وسيجنب الاقتصاف على البنوك الكبيرة فقط (التي قد تكون أكثر تقدماً في ممارسات إدارة أصحاب المصلحة) أو البنوك الصغيرة فقط، لأن ذلك سيُنتج تحيزاً في النتائج.
- **التحكيم العلمي للاستبانة:** سيعرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات إدارة المشاريع والامتثال المصرفي وأخلاقيات البحث، للتأكد من: (أ) وضوح الفقرات وخلوها من الغموض، (ب) مناسبة الفقرات لقياس ما صُممت لقياسه (الصدق الظاهري وصدق المحتوى)، (ج) موضوعية الصياغة وعدم انحيازها، (د) شمولية الفقرات وتغطيتها لجميع جوانب البُعد المراد قياسه. وسيأخذ الباحث بملاحظات المحكمين ويُعدّل الاستبانة وفقاً لتوصياتهم.

رابعاً: تطبيق مبدأ السرية وحماية الخصوصية

تتسم الدراسة الحالية بخصوصية عالية نظراً لطبيعة القطاع المستهدف (القطاع المصرفي) وحساسية موضوع الامتثال الذي يرتبط بالتزام البنوك بالمتطلبات التنظيمية والرقابية. وسيُطبّق مبدأ السرية وحماية الخصوصية من خلال إجراءات دقيقة تشمل:

- **عدم جمع بيانات تعريفية غير ضرورية:** لن يطلب الباحث من المشاركين ذكر أسمائهم أو أسماء البنوك التي يعملون بها بشكل صريح. وستقتصر البيانات الديموغرافية على: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة (في فئات)، المسمى الوظيفي (في فئات عامة مثل: مدير مشروع، مسؤول امتثال، محلل مخاطر، منسق مشاريع)، وحجم البنك (كبير، متوسط، صغير). وهذا يُقلّل بشكل كبير من إمكانية التعرف على المشاركين.
- **ترميز الاستبانات وإخفاء الهوية:** سيقوم الباحث بترميز الاستبانات بأرقام تسلسلية فقط، دون أي رابط بين الرمز وهوية المشارك. ولن يحتفظ بأي قائمة تربط بين أرقام الاستبانات وأسماء المشاركين (لأنه لن يجمع الأسماء أصلاً). وهذا الإجراء يضمن أن البيانات التي سيدخلها الباحث في برنامج SPSS للتحليل الإحصائي هي بيانات مجهولة المصدر تماماً.
- **التخزين الآمن للبيانات:** سيُخزّن الباحث الاستبانات الورقية في خزانة مقفلة في مكان آمن، ولن يسمح لأي شخص غير المشرفين بالاطلاع عليها. أما البيانات المدخلة إلكترونياً، فسيُخزّن في ملفات محمية بكلمة مرور قوية على جهاز حاسوب شخصي. ولن يُشارك البيانات الخام مع أي طرف ثالث إلا بموجب مبرر علمي وبعد الحصول على موافقة المشرفين ولجنة أخلاقيات البحث.
- **عرض النتائج بشكل تجميعي:** سيعرض الباحث جميع النتائج الإحصائية بشكل تجميعي (على مستوى العينة ككل، أو على مستوى فئات البنوك)، ولن يعرض أي نتائج على مستوى أفراد. فعلى سبيل المثال، قد يُشير الباحث إلى أن "المتوسط الحسابي لاستجابات العاملين في البنوك الكبيرة على بُعد التواصل مع أصحاب المصلحة بلغ 4.2"، لكنه لن يذكر أن "البنك (س) حصل على متوسط 4.5" لأن ذلك قد يُتيح التعرف على البنك، خصوصاً إذا كان عدد البنوك الكبيرة في الرياض محدوداً.

• **إتلاف البيانات بعد انتهاء الدراسة:** بعد مرور الفترة المحددة للاحتفاظ بالبيانات (سنتان)، سيقوم الباحث بإتلاف الاستبانات الورقية بطريقة آمنة (كالتمزيق)، وحذف الملفات الإلكترونية للبيانات الخام بشكل نهائي من جهاز الحاسوب. وسيبلغ المشرفين بذلك لضمان المساءلة.

خامساً: تطبيق مبدأ الموافقة المستنيرة

نظراً لأن الدراسة الحالية تتضمن مشاركين بشريين (العاملين في إدارات المشاريع والامتثال في بنوك مدينة الرياض)، فإن الحصول على موافقتهم المستنيرة يُعد مطلباً أخلاقياً وقانونياً لا يجوز تجاوزه. وسيطبق هذا المبدأ وفق الخطوات التالية:

• **تصميم نموذج موافقة مستنيرة شامل:** سيُعد الباحث نموذج موافقة مستنيرة (Informed Consent Form) يتضمن المعلومات التالية بوضوح وبلغة مفهومة:

- عنوان الدراسة كاملاً.
- اسم الباحث والجهة التابع لها (جامعة ميدأوشن، كلية الإدارة، قسم إدارة الأعمال).
- هدف الدراسة وأهميتها.
- وصف للإجراءات المطلوبة من المشارك (تعبئة استبانة تستغرق حوالي 15-20 دقيقة).
- توضيح أن المشاركة طوعية تماماً وأن للمشارك الحق في الانسحاب في أي وقت دون أي عواقب.
- وصف المخاطر المحتملة (وهي ضئيلة جداً وتقتصر على احتمال الشعور بالملل أو القلق البسيط من بعض الأسئلة).
- وصف الفوائد المتوقعة (المساهمة في تحسين ممارسات إدارة المشاريع في القطاع المصرفي، ورفع معدلات نجاح مشاريع الامتثال).
- توضيح إجراءات الحفاظ على السرية وعدم إمكانية التعرف على المشارك.
- تفاصيل الاتصال بالباحث والمشرفين وأي جهة معنية بأخلاقيات البحث.
- بند يؤكد أن المشارك قد قرأ المعلومات وفهمها ووافق على المشاركة.

• **تقديم نموذج الموافقة مع الاستبانة:** سيرفق نموذج الموافقة المستنيرة بالاستبانة، وسيطلب من المشارك قراءته قبل البدء في الإجابة عن الأسئلة. وسيُعتبر إكمال الاستبانة وإعادتها موافقة ضمنية على المشاركة، بعد أن يكون المشارك قد اطلع على جميع المعلومات اللازمة. ولن يكتفي الباحث بتوزيع الاستبانات دون نموذج الموافقة.

سادساً: التعامل مع القضايا الأخلاقية المحتملة في البحث

بالإضافة إلى تطبيق المبادئ الأساسية، سيستعرض الباحث في هذا الجزء القضايا الأخلاقية المحتملة في دراسته وكيفية التعامل معها:

• **منع الانتحال العلمي:** سيلتزم الباحث بتوثيق جميع المصادر التي يستند إليها في الإطار النظري وفي مناقشة النتائج. وسيستخدم برنامج كشف الانتحال (Turnitin أو ما شابهه) قبل تسليم النسخة النهائية من الدراسة، وسيؤكد من أن نسبة الاقتباس ضمن الحدود المقبولة (أقل من 20% عادةً)، وأن جميع الاقتباسات المباشرة موثقة بشكل صحيح. كما سيحرص على إعادة صياغة الأفكار التي يستعرضها من المصادر بأسلوبه الخاص، مع الإشارة إلى المصدر الأصلي.

• **منع تزوير البيانات:** سيجمع الباحث البيانات بنفسه أو بمساعدة فريق موثوق تحت إشرافه المباشر، وسيتحقق شخصياً من سلامة إدخال البيانات في برنامج SPSS. وسيُجري فحوصات أولية على البيانات المدخلة للتأكد من خلوها من القيم الشاذة أو غير المنطقية (مثلاً: قيمة 6 على مقياس خماسي، أو سنوات خبرة = 50 سنة لمشارك عمره 25 سنة). وسيُصحح أي أخطاء في الإدخال دون تغيير في جوهر البيانات.

• **تجنب التحيز في اختيار العينة:** سيسعى الباحث للحصول على قائمة رسمية بأسماء العاملين في إدارات المشاريع والامتثال في البنوك المستهدفة (بعد الحصول على الموافقات الإدارية اللازمة)، لضمان أن يكون اختيار العينة عشوائياً وممثلاً. وسيُتجنب اختيار المشاركين بناءً على معرفته الشخصية بهم أو بناءً على توقعاته لاستجاباتهم.

• **إدارة تضارب المصالح المحتمل:** سيفصح الباحث عن أي علاقة مهنية أو شخصية قد تُشكل تضارب مصالح. فإذا كان الباحث على علاقة عمل أو قرابة بأي من العاملين في البنوك المستهدفة، فسيُفصح عن ذلك وسيُتخذ الإجراء المناسب (مثل استبعاد هؤلاء الأشخاص من العينة). كما سيفصح عن مصدر تمويل الدراسة (إذا وُجد)، ولن يقبل أي تمويل من جهة لها مصلحة مباشرة في نتائج معينة.

سابعاً: تطبيق القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

• **الحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحث:** سيتقدم الباحث بطلب رسمي إلى لجنة أخلاقيات البحث في جامعة ميدأوشن (أو اللجنة المختصة في الكلية) للحصول على الموافقة الأخلاقية قبل البدء في جمع البيانات. وسيُرفق بالطلب ملخص خطة البحث، استمارة الموافقة المستنيرة، نسخة من أداة الدراسة (الاستبانة)، وخطة إدارة البيانات وحمايتها.

• **الحصول على الموافقات الإدارية من البنوك:** سيتواصل الباحث مع الإدارات المعنية في البنوك المستهدفة (إدارة الموارد البشرية أو إدارة البحوث والتطوير) للحصول على إذن رسمي

بتوزيع الاستبانة على العاملين لديها. وسيُوضَّح للبنوك طبيعة الدراسة وأهدافها والإجراءات المتخذة لحماية السرية، مما يُعزِّز ثقتها ويُسهِّل عملية جمع البيانات.

• **الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق APA:** سيلتزم الباحث في كتابة تقرير البحث بقواعد التوثيق والإحالة وفقاً لدليل النشر APA (الإصدار السابع). وسيشمل هذا الالتزام: توثيق الاقتباسات في المتن، وإعداد قائمة المراجع في نهاية البحث، وتنسيق الجداول والأشكال وفق المعايير المحددة. وهذا لا يُعزِّز الجانب الأخلاقي فحسب، بل يُضفي على البحث طابعاً أكاديمياً مهنياً يسهِّل نشره والاستفادة منه.

الخاتمة

في ختام هذا التقرير، يتأكد للباحث أن أخلاقيات البحث العلمي ليست ترفاً أكاديمياً يُمكن التغاضي عنه، بل هي جوهر العملية البحثية وروحها التي تمنحها القيمة والمصداقية والأهلية للإسهام في بناء المعرفة الإنسانية. لقد استعرض هذا التقرير الأبعاد المختلفة لأخلاقيات البحث العلمي، بدءاً من التعريف بها واستجلاء أهميتها في ضمان جودة البحث وحماية حقوق المشاركين والمجتمع، مروراً بتحليل المبادئ الأساسية (الأمانة العلمية، النزاهة، الموضوعية، السرية، والموافقة المستنيرة) مع تقديم أمثلة توضيحية لكل منها، وانتهاءً بمناقشة أبرز القضايا الأخلاقية التي تُواجه الباحثين (الانتحال العلمي، تزوير البيانات، التحيز، انتهاك الخصوصية، وتضارب المصالح).

وقد شكل الجزء التطبيقي من هذا التقرير نقلة نوعية من التنظير المجرد إلى الممارسة العملية الملموسة، حيث قام الباحث بتطبيق جميع المبادئ الأخلاقية والقواعد المنظمة على موضوع بحثه: "أثر إدارة أصحاب المصلحة على نجاح مشاريع الامتثال في القطاع المصرفي". وأظهر هذا التطبيق أن الالتزام بأخلاقيات البحث ليس بالأمر المستحيل أو المعقد، بل هو سلسلة من الإجراءات المدروسة والمخطط لها مسبقاً، والتي يُمكن دمجها بسلاسة في جميع مراحل البحث: من التصميم إلى جمع البيانات وتحليلها فنشر النتائج. وقد شملت هذه الإجراءات: صياغة فقرات الاستبانة بلغة محايدة، والحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين، وضمان سرية بياناتهم وحماية خصوصيتهم، وتجنب التحيز في اختيار العينة وتفسير النتائج، والإفصاح عن أي تضارب مصالح محتمل، والالتزام بقواعد التوثيق العلمي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الطائي، محمد عبد. (2020). *أخلاقيات البحث العلمي: المبادئ والتطبيقات*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

شبلق، إياد محمد. (2015). *أخلاقيات البحث العلمي في العصر الرقمي*. القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

شمعون، ريمون؛ والعريان، هاني. (2019). *أخلاقيات البحث العلمي: دليل الباحث المبتدئ*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). Washington, DC: American Psychological Association. <https://doi.org/10.1037/0000165-000>

Oliver, P. (2010). *The student's guide to research ethics* (2nd ed.). Maidenhead, UK: Open University Press

Resnik, D. B. (2020). What is ethics in research & why is it important? *National Institute of Environmental Health Sciences*. <https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>